الحروب ، او منعها على الاقل ، والامن الدولي يعني تهيئة الاسباب والسبل لمنع الاضطرابات والمنازعات الدولية وتمكين الدول من العيش براحة واطمئنان · فالسلام يفقد معناه اذا تعرض الامن للخطر ، والامن الحقيقي لا يتوافر الا اذا ساد السلام · وبذلك يصبح كل منهما ضروريا للاخر وتصبح المحافظة عليهما من أهم مقاصد الامم المتحدة ·

والامن الدولي يختلف عن الامن الوطني · وكثيرا ما كان حفظ الامن الوطني لازما وواجبا لحفظ السلام والامن الدوليين ، فالثورات والحروب الاهلية والاضطرابات الداخلية قد تشكل احيانا خطرا على السلام العالمي · ولكن هل يعتبر حفظ الامن الداخلي او الوطني من مقاصد الامم المتحدة ؟ من المتفق عليه انه ليس من مقاصدها منع الثورات الداخلية او المحافظة على الاستقرار في داخل الدول الاعضاء ، الا انه يحق للامم المتحدة ان تتدخل اذا تطورت الامور واصبحت الاضطرابات الداخلية تشكل خطرا على السلام والامن الدوليين ·

والامم المتحدة تستخدم ، كما ورد في المادة الاولى من الميثاق ، الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية وتسويتها ، وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولي· وورود العبارة على هذا النحو يثير اشكالا سببه ان تحقيق العدل لا يكون دائما متفقا مع احكام القانون · بل ان العدالة قد تتعارض احيانا مع القانون · فكيف نتصرف عندئذ ، وعلى اي نهج نسير ؟ وتحليل بسيط للمادتين ٣٧ و ٣٨ من الميثاق (تسوية المنازعات سلميا عن طريق مجلس الامن) يكفي لاقناعنا بان التوصيات التي تصدر عن هذا المجلس ، عملا بهاتين المادتين ، يمكن ان تتضمن (ما دامت تحقق العدالة في تقديره) ما يخالف احكام القانون الدولي العام · فقد يعرض على المجلس نزاع يتعلق باقليم ما فيرى ان يوصي احد المتنازعين بالتنازل عن جزء منه (على الرغم من ان حق المتنازل يؤيده القانون) ما دام هذا التنازل ، في تقدير المجلس ، يحقق العدالة ويحفظ السلام والامن الدوليين · ويزداد الامر تعقيدا عندما نعلم ان الميثاق لا يحتوي على تعريف للعدالة ، وان هذا التعريف من اصعب الامور التي تعترض سبيل الفقهاء · ولهذا استنتج البعض ان الغموض الذي يكتنف معنى العدالة في الميثاق قد يؤدي الى اضعاف احترام الالتزامات التي يرسمها القانون الدولي العام بحجة تحقيق مبادىء العدالة · والبرهان أن الفقرة الثالثة من المادة الثانية التي تتحدث عن فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية تهتم بعدم تعريض العدل الدولي ، لا القانون الدولي ، للخطر ·

ومما تقدم نستنتج ان للسلام والامن الدوليين اهمية بالغة في الامم المتحدة، وان النص عليهما في القرار ٤٢٥ يهدف الى تحقيق اغراض معينة ، اهمها توسيع صلاحيات القوات الدولية · فهذه القوات يمكنها الارتكاز الى هذا التعبير